الوطن

عينٌ على الوطن...

سورية يومية سياسية مستقلة

الأحد ١٢ كانون الأول ٢٠٢١ | الموافق ٧ جمادى الأولى ١٤٤٣ هـ | العدد ٣٦٢٧ السنة السادسة عشرة | **الناشر** | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع www.alwatan.sy

Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | December 12, 2021 | No. 3627 | 15th year

دعا «الأكراد السوريين» إلى عدم الرهان على أميركا

الشيخ البشير لـ«الوطن»: محطة التسوية القادمة ستكون بريف حلب

موفق محمد

كشف شيخ شيوخ عشائر قبيلة «البكارة» نواف راغب البشير، أن هناك أكثر من محافظة تطالب بإجراء تسويات فيها على غرار دير الزور والنجاح الذي حققته هذه التسويات فيها.

وقال البشير في تصريح لـ«الوطن»: «أعتقد بأن المرحلة التالية ستكون في حلب، وخاصة أن هناك مطالب شعبية ومن الوجهاء وشيوخ العشائر بريف حلب بإجراء تسوية في حلب وريفها أسوة بدير الزور».

وحول تزايد عمليات استهداف قواعد الاحتلال الأميركي غير الشرعية في المنطقة، أشار البشير إلى أن المقاومة الشعبية في شمال شرق البلاد نابعة من أهل المنطقة وهم من يديرونها وليس للحكومة والقيادة السورية علاقة بهذا الموضوع.

ولفت إلى أن هذه المقاومة نتيجة وجود الاحتلال الأميركي، فهذه المنطقة هي خزان غذاء سورية ويوجد فيها النفط والغاز والماء، وما يعانيه الآن الشعب السوري من قلة في المحروقات والغاز والكهرباء هو نتيجة هذا الاحتلال الأميركي في المنطقة وبواجهة كردية، وأضاف: «المقاومة الشعبية نابعة من أهل المنطقة لطرد الاحتلالين الأميركي والكردي القنديلي».

وشدد البشير على أن أميركا سوف تنسحب من سورية، والأكراد السوريون في المنطقة يجب أن يفهموا بأن هذا وطنهم ونحن معهم في مركب واحد وعليهم ما علينا.

ودعا البشير الأكراد السوريين إلى عدم الرهان على أميركا لأن هذا الرهان خاسر فهي انسحبت من فيتنام ومن كمبوديا وأفغانستان والعراق وسوف تنسحب من سورية، وأضاف: «رهانهم (على أميركا) كمن يضع الماء في شبكة اعتقاداً منه بأن هذه الشبكة سوف تحمل هذا الماء».

المساعدات الإنسانية «عبر الحدود» و«عبر الخطوط» إلى الواجهة

هدوء متقطع في المناطق التي يحتلها النظام التركي

حلب- خالد زنكلو

استمر الهدوء المتقطع في المناطق التي يحتلها النظام التركي شمال وشمال شرق سورية، وذلك منذ لقاء الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي جو بايدن عبر تقنية «الفيديو كونفرانس» قبل خمسة أيام، في وقت عادت مسألة المساعدات الإنسانية الأممية بشقيها «العابر للحدود» و«العابر للخطوط» إلى واجهة التداول من جديد مع عبور قافلة جديدة عبر الأخيرة الخميس الماضي، واقتراب موعد تمديد القرار الأممي الخاص بذلك مطلع العام المقبل.

وحافظ وقف إطلاق النار على هدوئه النسبي في شمال شرق البلاد الذي بدده جيش الاحتلال التركي ومرتزقته أمس بقصف بري طال نقاط تمركز «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الموالية لواشنطن في بلدة الدردارة الواقعة بريف تل تمر شمال غرب الحسكة، كما تركز قصف جيش الاحتلال في بلدات تل جمعة وتل جم وتل شنان غرب تل تمر، الأمر الذي تسبب بدمار واسع بممتلكات السكان وهجرة جماعية في صفوفهم إلى مناطق أكثر أمناً، وفق قول مصادر أهلية في تل تمر لـ«الوطن».

بالتزامن، أعادت قافلة المساعدات الإغاثية الأممية، التي توجهت الخميس الماضي من حلب إلى منطقة «خفض التصعيد»، ملف «المساعدات الإنسانية» إلى واجهة التداول، ووفق قول مصادر معارضة مقربة من ميليشيات النظام التركي في إدلب لـ«الوطن»، تمكّنت قافلة مساعدات إغاثية من مستودعات برنامج الغذاء العالمي في حلب، مؤلفة من ١٤ شاحنة تحوي ١٢ ألف سلة غذائية، من تخطي معبر بلدة الترنبة الإنساني الذي أقامته الحكومة السورية غرب سراقب بريف إدلب الشرقي، وأفرغت حمولتها في مستودعات بلدة سرمدا بريف إدلب الشمالي، حيث تهيمن «هيئة تحرير الشام»، الواجهة الحالية لـ«جبهة النصرة» الإرهابية، وهي القافلة الإغاثية الأممية الثالثة التي تصل من حلب إلى «خفض التصعيد»، بعد دخول قافلتين من معبر ميزناز جنوب غرب حلب مؤلفتين من ٣ و١٢ شاحنة في ٣٠ و٣١ آب الماضي، على التوالي، في إطار لافت لتمكن قوافل المساعدات من عبور «خطوط التماس» بدل المعابر الحدودية غير الشرعية الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية والتي تقع تحت سيطرة الفرع السوري لتنظيم القاعدة.

وتوقع متابعون لتطور مسار العلاقات الروسية – الأميركية، فيما يخص الملف السوري، لـ«الوطن»، تنظيم قافلة مساعدات إغاثية أممية جديدة بين مناطق سيطرة الحكومة السورية و«خفض التصعيد» بإدلب قبل نهاية العام الجاري، وبما يشجع موسكو على تمديد القرار الأمني الخاص بالمساعدات الإنسانية مع نهاية الأشهر الستة الأولى من عمره في ١٠ الشهر المقبل.

مبعوث اللجنة الدولية لحقوق الإنسان لـ«الوطن»: لا شرعية لأي مخطط استيطاني إسرائيلي في الجولان

المقت: سنواصل مقاومة الاحتلال بكل ما نملك من إمكانات

منذر عيد

أكد المبعوث الخاص الدائم للمجلس الدولي واللجنة الدولية لحقوق الإنسان إلى الأمم المتحدة، السفير هيثم أبو سعيد، أمس، أن لا شرعية لأي مخطط استيطاني إسرائيلي في الجولان السوري المحتل، لأنها أرض سورية لا لُبس فيها، واعتبر أن إعلان إسرائيل عن مخطط جديد لإقامة بؤرتين استيطانيتين تضمان ١٢ ألف وحدة استيطانية على أرض الجولان هو اعتداء صارخ على وجدان القرارات الأممية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، أوضح أبو سعيد، أن إسرائيل تسعى دائماً إلى تحدي المجتمع الدولي وقراراته من أجل إثبات أنها قوية ولا تخشى القرارات والمواثيق الدولية.

وقال: «خرجت العديد من المناشدات وحتى القرارات الدولية تدين ما تقوم به إسرائيل لجهة المستوطنات، وعندما تكون هناك شكوى من الجمعية العمومية أو دول أعضاء ضد ما تقوم به إسرائيل في الضفة والقطاع ضد الشعب الفلسطيني لجهة تهديم بيوتهم بالقوة بغرض إنشاء مستوطنات يهودية مكانها، تتقدم الولايات المتحدة للأسف باستعمال الفيتو من أجل عدم خروج أي إجراء ضد الكيان الإسرائيلي».

وأشار أبو سعيد إلى أن ما يحصل في الجولان مشابه تماماً لما يحصل في فلسطين، ولا شرعية لجميع المخططات الإسرائيلية لأنها أرض سورية لا لُبس فيها، وما تلك الحركة من قبل إسرائيل إلا اعتداء صارخ على وجدان القرارات الأممية التي ما زالت تسعى لإيجاد ممرٍّ لها من أجل حُسن التطبيق الذي تقف أميركا عائقاً أساسياً وراء ذلك.

وشدد على أن هناك مسؤولية كبرى على مجلس الأمن المعني بشكل مباشر بضبط الانتهاكات للدول من دون تمييز حتى نتفادى كارثة كبرى إنسانية وسياسية وحتى أمنية، مضيفاً: «إن المطلوب عقد اجتماع لمجلس الأمن من أجل وضع حدّ لهذا الفلتان الحاصل من قبل الكيان الإسرائيلي لعدم تجاوبه مع النداءات الدولية ومحاسبته على أعماله غير الإنسانية».

وفي تصريح مماثل لـ«الوطن»، شدد الأسير المحرر، صدقي المقت، أن لا شرعية لكل الإجراءات التي أقدم عليها المحتل الإسرائيلي بحق الأهل في الجولان وكل الإجراءات التي تستهدف الأرض والانتماء والهوية العربية السورية للجولان.

وأوضح، أن كل الاستيطان السابق الذي بدأ المحتل بإقامته منذ عشرات السنين غير شرعي، ولا قيمة له لأن هذه الأرض عربية سورية كانت في الماضي وستبقى إلى الأبد عربية سورية وهذا الاحتلال إلى زوال.

وقال: «إننا نرفض هذا الاستيطان ونرفض الاحتلال وكل مشاريعه على الأرض العربية السورية، وسنقاوم هذا الاستيطان وكل مشاريعه بكل ما نملك من إمكانات متاحة بين أيدينا».

من احتجاج أهالي الجولان على قرار الاحتلال المصادقة على إقامة التوربينات الهوائية على أراضيهم (عن الانترنت – أرشيف)

زيارته ليوم واحد وتبحث في اجتماعات «الدستورية»

بيدرسون وصل دمشق ويلتقي المقداد اليوم

الوطن

يلتقي وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد صباح اليوم الأحد، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسون الذي وصل إلى دمشق مساء أمس.

وعلمت «الوطن» من مصادر مطلعة، أن بيدرسون سيبحث في دمشق إمكانية عقد جولة سابعة من اجتماعات لجنة مناقشة تعديل الدستور، حيث كان من المتوقع أن تعقد منتصف هذا الشهر، إلا أن مصادر «الوطن» رجحت أن يتم تأجيل هذه الجولة إلى ما بعد أعياد الميلاد ورأس السنة وربما إلى مطلع شهر شباط المقبل.

وحسب المصادر فمن المقرر أن يلتقي بيدرسون في زيارته التي تستمر ليوم واحد، إضافة إلى الوزير المقداد، كلّاً من الرئيس المشترك للجنة مناقشة تعديل الدستور أحمد الكزبري، والسفير الروسي في دمشق الممثل الخاص لرئيس روسيا الاتحادية لتطوير العلاقات مع سورية ألكسندر يفيموف.

وكان وزير الخارجية والمغتربين أكد في حوار تلفزيوني أجراه في التاسع والعشرين من الشهر الفائت، بأنه كان من المفروض أن يزور المبعوث الخاص غير بيدرسون سورية إلا أنه تم تأجيل الزيارة بسبب المتحور الجديد لكورونا، مبيناً أنه كان من المتوقع أن تعقد اللجنة الدستورية اجتماعاً لها منتصف هذا الشهر، و«لكن لم يأتنا خبر ليؤكد عقد هذا الاجتماع أو لينفي إمكانية عقده في ضوء التطورات»، وقال: «نحن نسعى من أجل تحقيق الحل السياسي، وآمل من الأطراف الأخرى أن تمثل المصالح السورية ورغبة الشعب السوري في إيجاد حل يضمن لبلدنا أن يكون سيداً وقوياً وقادراً».

وكانت آخر زيارة للمبعوث الأممي إلى سورية جرت في الحادي عشر من أيلول الفائت، حيث استقبله المقداد الذي أكد ضرورة التزام كل الدول بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في إطار علاقاتها الدولية، وخاصة لجهة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ومحاولة فرض أجندات خارجية ضد مصلحة وإرادة شعوب هذه الدول.

السفير بياو: الولايات المتحدة لم ولن تكون «أنموذجاً للديمقراطية»

التفاصيل ص ٣

لا تقدم في محادثات فيينا «النووية».. ووزيرة ألمانية: الوقت ينفد!

طهران تعيد التذكير: لن نقبل إلا بالعودة للاتفاق وهذا خط أحمر

وكالات

على حالة من المراوحة السياسية وسيل من التصريحات المتقابلة سارت مفاوضات «فيينا» النووية، من دون أي مؤشرات إيجابية ولا حتى سلبية حاسمة، خرجت من العاصمة النمساوية حتى الآن، في وقت كشف فيه كبير المفاوضين الإيرانيين علي باقري كني، بأن القضايا الخلافية في الجولة السادسة لفيينا لا تزال من دون حل، ولا تزال على الطاولة.

وفي تصريحات له نقلتها وكالة «فارس»، قال باقري كني: «لن نقبل أقل من الاتفاق النووي، وهذا خط أحمر بالنسبة إلى إيران، وهذا الأمر واضح للطرف الآخر»، مشيراً إلى أن بعض المسائل التي قدمتها إيران تمت الموافقة عليها، والبعض الآخر لم يوافَق عليه، وأضاف: «أميركا تريد العودة الآن إلى الاتفاق النووي بعد أن انسحبت منه».

الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، أكد في وقت سابق أمس، أن بلاده جادة في محادثاتها النووية التي تجريها مع القوى العالمية في فيينا، معتبراً أن العقوبات الأميركية على إيران تستهدف الاقتصاد بشكل أساسي، مشيراً إلى أن إستراتيجية الولايات المتحدة هي الإبقاء على هذه العقوبات، وأن إستراتيجية إيران هي تجاوز العقوبات بالاعتماد على إفشال العقوبات من جهة، والعمل الجدي لرفعها، وأن بلاده تعتمد الأسلوبين معاً.

ممثل روسيا لدى المنظمات الدولية في فيينا بالنمسا، قال من جهته: إن اجتماعاً تنسيقياً لأعضاء الاتفاق النووي من دون إيران عقد في فيينا مساء أمس، وكتب أوليانوف في رسالة على «تويتر»: «عقد الاجتماع التنسيقي لأعضاء الاتفاق النووي من دون إيران مساء أمس السبت لتبادل وجهات النظر بشأن التطورات الجارية فيما يتعلق بمحادثات فيينا».

بدورها اعتبرت وزيرة الخارجية الألمانية الجديدة أنالينا بيربوك أنه ما من بارقة تقدم في المحادثات النووية مع إيران، مؤكدة أن الوقت ينفد.

وأضافت في تصريح للصحفيين على هامش اجتماع لمجموعة السبع في مدينة ليفربول بإنكلترا: «ظهر في الأيام الماضية أننا لا نحرز أي تقدم، بسبب العرض الذي قدمته الحكومة الإيرانية، عادت المفاوضات ستة أشهر إلى الوراء» على حد تعبيرها.

بدوره قال وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن: «إن الولايات المتحدة تفهم مع أوروبا ما يحدث جيداً خلال محادثات فيينا»، وأضاف: «لم يكن هناك أي تقدم في محادثات فيينا النووية مع إيران».

تزامنت هذه المعطيات مع تحرك إسرائيلي متوقع، حيث نقلت هيئة البث الإسرائيلي «كان» عن مسؤول أمني كبير قوله: إن إيران أصبحت قريبة من العتبة النووية على حد تعبيره، مضيفاً: إنه «من المفترض الاستعداد للخيار العسكري» ضد طهران.

من جانبه، قال وزير الأمن الإسرائيلي بيني غانتس، في مؤتمر صحفي مصغر بولاية فلوريدا الأميركية: «لقد أصدرت تعليماتي بالاستعداد والتحضير عسكرياً للتحدي الإيراني».

في المقابل، ذكرت وسائل إعلام إيرانية رسمية أن مسؤولاً عسكرياً إيرانياً كبيراً توعد «المعتدين» بدفع «ثمن غال»، ونقلت وكالة «نور نيوز» الإخبارية أن المسؤول الذي لم تكشف اسمه قال في حديث لها تعليقاً على التقارير حول التدريبات العسكرية الإسرائيلية الأميركية المحتملة استعداداً لضربات على مواقع نووية إيرانية في حال إخفاق الدبلوماسية: «إتاحة الأجواء لأن يختبر القادة العسكريون الصواريخ الإيرانية مع أهداف حقيقية سيكبد المعتدين ثمناً غالياً».

من جولة المباحثات الأخيرة حول الاتفاق النووي الإيراني في فيينا (عن الانترنت)

محافظ حمص: تعديل المخططات التنظيمية للقصير والرستن والقريتين وتدمر

وزير الإسكان: تخصيص ٦ آلاف شقة هذا العام و٧ آلاف للعام القادم

حمص- نبال إبراهيم

كشف وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف أن الشقق التي تم تخصيصها خلال هذا العام تجاوزت ٦ آلاف شقة سكنية على مستوى كل المحافظات وبمختلف أنواع السكن الاجتماعي من شبابي وعمالي وادخاري، والعدد المقدر للعام القادم يتجاوز ٧ آلاف شقة مخصصة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عبد اللطيف أن محافظة حمص تعتبر من أكثر المحافظات تخصيصاً بالسكن ضمن خطة السكن بالوزارة، وأن كل البرامج الحكومية بالمحافظة انتهت تقريباً سواء إن كان سكناً شبابياً أم ادخارياً أو عمالياً، لافتاً إلى أنه يوجد هناك تخصيص بعدد جديد من الشقق السكنية قبل نهاية العام الجاري.

وأكد خلال اجتماعه مع المديرين المعنيين بالوزارة في مبنى المحافظة حسن إدارة الموارد بما يتناسب مع الإمكانات المتوافرة منها، واستمع منهم إلى تفاصيل واقع المشاريع التي تنفذ ونسب الإنجاز والصعوبات والمعوقات التي تعترض العمل لتذليلها.

من جانبه بين محافظ حمص بسام بارسيك لـ«الوطن» أنه تم رفع كل تعديلات المخططات التنظيمية إلى الوزارة وأن هذا الموضوع فني بحت ويحتاج إلى دراسة وتقص وأن القرار السليم يؤدي إلى نتيجة سليمة وأن الموضوع يتم العمل عليه حالياً.

ولفت بارسيك إلى أنه تم العمل على تعديل المخططات التنظيمية لكل من مدن القصير والرستن والقريتين وتدمر، وأنه يتم حالياً العمل على تعديل نظام الضابطة في مدينة حمص وتم إرساله إلى الوزارة وحالياً هو قيد الدراسة.

جامعة دمشق تقترح إجراء امتحان وطني لطلبة الحقوق

وزير العدل يلجأ للقضاء حول قرار لمؤتمر المحامين

محمد منار حميجو- فادي بك الشريف

لم يكد ينتهي الجدل على إقرار اختبار معياري للانتساب إلى نقابة المحامين في سورية، حتى فوجئ الطلاب باتخاذ مجلس جامعة دمشق قراراً تضمن الاقتراح على مجلس التعليم العالي الموافقة على إجراء اختبار وطني موحد لخريجي كلية الحقوق، على ألا يمنح الطالب الشهادة إلا بعد اجتياز الاختبار المذكور.

وفي سابقة هي الأولى من نوعها، حسب نقيب المحامين الفراس فارس، فإن وزير العدل أحمد السيد طعن بالفقرة التي تضمنها أحد قرارات المؤتمر العام للمحامين الذي عقد مؤخراً في حلب المتعلق بالامتحان المعياري للقبول في النقابة، وهي رفض طلب قيد المتمرن الذي رسب في امتحان القبول إلى النقابة مرتين متتاليتين.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح فارس أن المحكمة ثبتت مبدأ إجراء الاختبار المعياري الذي يتم ثلاث مرات كل عام وفق الشروط التي تراها النقابة مناسبة، في حين جعلت عدة مرات مفتوحة للتقديم ولو رسب المتقدم أكثر من مرة.

وفيما يتعلق بموضوع الامتحان الوطني لخريجي الحقوق علمت «الوطن» أن القرار لم يعرض بعد على مجلس التعليم العالي، وأي قرار يخص العملية الامتحانية وإقرار امتحان وطني موحد لأي اختصاص بحاجة إلى قرار المجلس ليكون نافذاً لمختلف الكليات وليس كلية الحقوق بدمشق فقط.

وأعاد مصدر جامعي لـ«الوطن» إلى أن السبب نحو التوجه إلى الامتحان الوطني الموحد هو رفع مستوى الخريجين.

قرارٌ يسمح للمصدر بأن يبيع كامل المبلغ أو جزءاً منه للمصرف المركزي

محمد راكان مصطفى

أصدر حاكم مصرف سورية المركزي محمد عصام هزيمة قراراً سمح فيه للمصدّر في حال رغبته أن يستخدم قطع التصدير المسموح له الاحتفاظ به وفق القرار رقم ١٠٧١/ل. إ تاريخ ٣١ أب ٢٠٢١، بنسبة ٥٠ بالمئة من قيمة تعهد التصدير، استخدام هذه المبالغ بأن يبيع المبلغ بالكامل أو جزءاً منه لمصرف سورية المركزي، وذلك بموجب الآلية المتبعة بالقرار ١٠٧١/ت. إ لعام ٢٠٢١ لبيع النسبة المتوجب إعادتها لمصرف سورية المركزي من قطع التصدير، وفق سعر نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن المركزي بتاريخ عملية البيع مضافاً إليه علاوة التصدير بآخر نشرة صادرة لغاية هذا التاريخ.

كما سمح القرار الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، للمصدّر الصناعي باستخدام جزء أو كامل القطع الأجنبي من عائدات صادراته غير المباعة لمصرف سورية المركزي، لتغطية قيم مستورداته.

وأوضح القرار أن ذلك يتم بعد تقديم طلب خطي مشفوع بالوثائق المؤيدة إلى المصرف المركزي للحصول على موافقته، على أن تبين الوثائق حجم ونوعية صادراته ومستورداته خلال السنوات الثلاث السابقة للسنة التي يتقدم خلالها بالطلب، شريطة أن تكون المستوردات من المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لمنشأته التي يتم تصدير منتجاتها حصراً، بحيث يتم إثبات مصدر التمويل، بتقديم صور عن الشهادات الجمركية للتصدير التي تغطي نصف قيمتها كامل قيمة المستوردات، وذلك بعد اقتطاع نسبة ٥٠ بالمئة المتوجب إعادتها للمركزي.

وأكد القرار أنه لا يُسمح للمصدّر ببيع أو التنازل عن جزء أو كامل القطع الأجنبي من عائدات التصدير غير المباعة للمركزي، لمستوردين آخرين بشكل مباشر.

وأنهى القرار العمل بأحكام القرار رقم ٢٦١/ل. إ تاريخ ٩ شباط ٢٠٢٠، الذي سمح للمصدر ببيع القطع الناجم عن التصدير إلى المركزي وفق اشتراطات محددة.

نائب رئيس لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة السورية فايز قسومة، بين لـ«الوطن» أن قرار السماح للمصدر بأن يبيع المبلغ بالكامل أو جزءاً منه للمركزي، جاء بناء على طلب اللجنة الرئيسة للتصدير، وقال: إن طلب اللجنة جاء على اعتبار أن السعر الذي يعطيه المركزي للقطع التصديري مجد وهو يساوي سعر السوق مضافاً إليه علاوة التصدير، وأضاف: لكون النسبة الأكبر من المصدرين حالياً هم من مصدري الخضار والفواكه، وهم لا يستوردون أي مواد أولية فإن من الأجدى أن يتم تأمين انسياب القطع الأجنبي عبر القنوات النظامية، وبذلك فإن المصدر ليس بحاجة للجوء للتصريف في السوق السوداء، بحيث يتم وضع كامل المبلغ في القنوات النظامية، بما يتيح للحكومة استخدامه في المواضع التي تراها في صالح الاقتصاد الوطني.

ص ٦ الفقراء يسددون ديونهم للمصارف أكثر من الأغنياء

ص ٧ وزير الزراعة: دعم الدواجن تم بزيادة ٣٠بالمئة من الأعلاف

ص ٨ وزير الموارد المائية: ٤ مليارات ليرة لخط الجر الثاني للمياه لإرواء حماة وسلمية